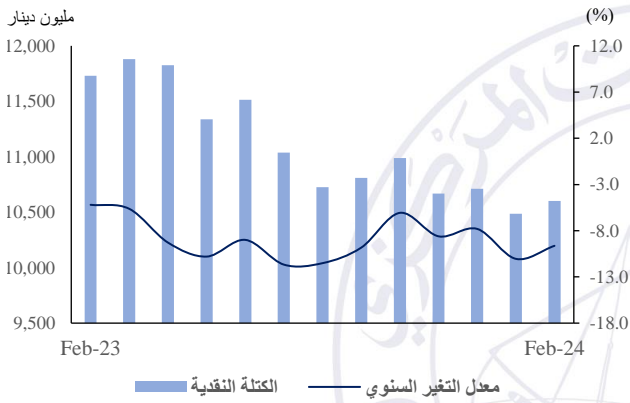


أولاً: التطورات النقدية (عرض النقد)

1. عرض النقد (M1):

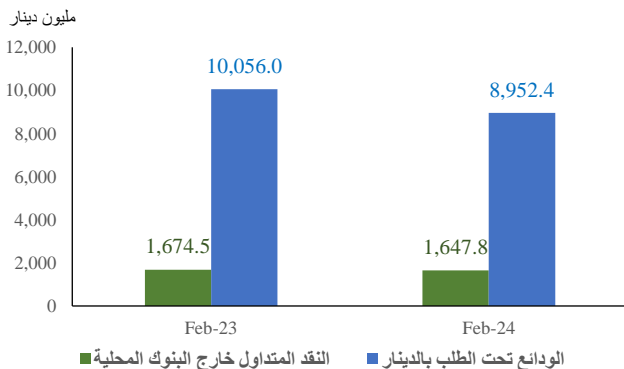
تراجع رصيد عرض النقد بمفهومه الضيق "الكتلة النقدية" (M1) بنحو 1.13 مليار دينار وبنسبة 9.6% لتبلغ قيمته نحو 10.60 مليارات دينار في نهاية فبراير 2024 مقابل رصيد بلغت قيمته نحو 11.73 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق.

شكل (1): تطورات الكتلة النقدية (M1)



ويعزى التراجع في عرض النقد (M1) بصفة رئيسية كنتيجة لانخفاض كل من رصيد الودائع تحت الطلب بالدينار بنحو 1.10 مليار دينار وبنسبة 11.0% لتصل قيمته نحو 8.95 مليارات دينار، ورصيد النقد المتداول خارج خزائن البنوك المحلية بقيمة 0.03 مليار دينار وبنسبة 1.6% لتصل قيمته نحو 1.65 مليار دينار.

شكل (2): تطورات مكونات الكتلة النقدية (M1)



يستعرض هذا الموجز أبرز التطورات النقدية والمصرفية بدولة الكويت كما في نهاية فبراير 2024 مقارنة مع نهاية فبراير 2023 (الشهر المقابل من العام السابق)، ويمكن إيجاز أبرز نتائج الموجز فيما يلي:

- ارتفاع عرض النقد بمفهومه الواسع (M2) بنسبة 0.2% لتبلغ قيمته نحو 39.27 مليار دينار.
- ارتفاع إجمالي موجودات البنوك المحلية بنحو 1.55 مليار دينار وبنسبة 1.8%.
- ارتفاع صافي الموجودات الأجنبية بالبنوك المحلية بقيمة 2.80 مليار دينار وبنسبة 27.9%.
- ارتفاع رصيد الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية للمقيمين بقيمة 0.85 مليار دينار وبنسبة 1.8%.
- ارتفاع رصيد إجمالي ودائع المقيمين في البنوك المحلية بنحو 1.75 مليار دينار وبنسبة 3.7% لتبلغ قيمته 49.07 مليار دينار، وارتفاع ودائع القطاع الخاص "المقيم" بنحو 0.11 مليار دينار وبنسبة 0.3%.

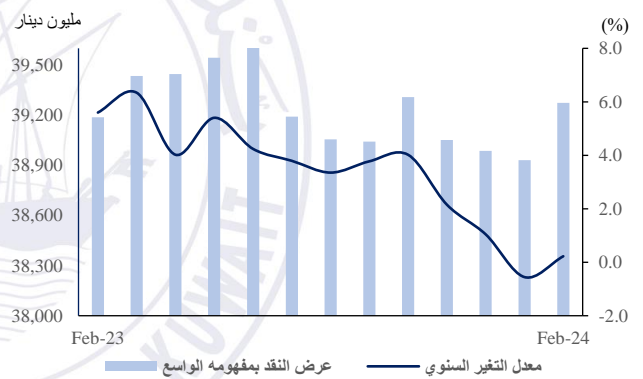
2. تطور عرض النقد (M2) ومكوناته:

وضمن المسح النقدي المجمع للبنك المركزي والبنوك المحلية، يمكن احتساب عرض النقد (M2) بحسب العوامل المؤثرة فيه، وتتكون هذه العوامل من: أ. صافي الأصول المحلية (وتشمل صافي مستحقات البنك المركزي والبنوك المحلية على كل من الحكومة والمؤسسات العامة والقطاع الخاص مطروحاً منها ودائع وحسابات الحكومة وأخرى "صافي")، ب. صافي الموجودات الأجنبية في كل من البنك المركزي والبنوك المحلية.

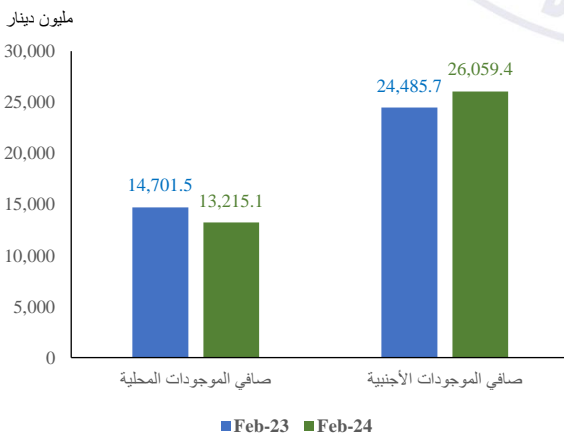
وتشير البيانات ضمن المسح النقدي المجمع إلى أن ارتفاع عرض النقد (M2) في نهاية فبراير 2024 جاء كمحصلة للارتفاع في صافي الموجودات الأجنبية بنحو 1.57 مليار دينار وبنسبة 6.4% من جهة (حيث ارتفع صافي الموجودات الأجنبية للبنوك المحلية بنحو 2.80 مليار دينار وبنسبة 27.9%، وتراجع صافي الموجودات الأجنبية للبنك المركزي بنحو 1.22 مليار دينار وبنسبة 8.4%)، وتراجع صافي الموجودات المحلية بنحو 1.49 مليار دينار وبنسبة 10.1% من جهة أخرى.

سجل رصيد عرض النقد بمفهومه الواسع (M2) ارتفاعاً بقيمة 0.09 مليار دينار وبنسبة 0.2% لتبلغ قيمته نحو 39.27 مليار دينار في نهاية فبراير 2024 مقابل نحو 39.19 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق. ويأتي هذا الارتفاع كمحصلة لارتفاع رصيد شبه النقد (ودائع الادخار بالدينار، والودائع لأجل بالدينار، والودائع بالعملات الأجنبية) بقيمة بلغت نحو 1.22 مليار دينار وبنسبة 4.4% من جهة، مقابل تراجع أقل في رصيد الكتلة النقدية أو عرض النقد بمفهومه الضيق (M1) بنحو 1.13 مليار دينار وبنسبة 9.6% من جهة أخرى.

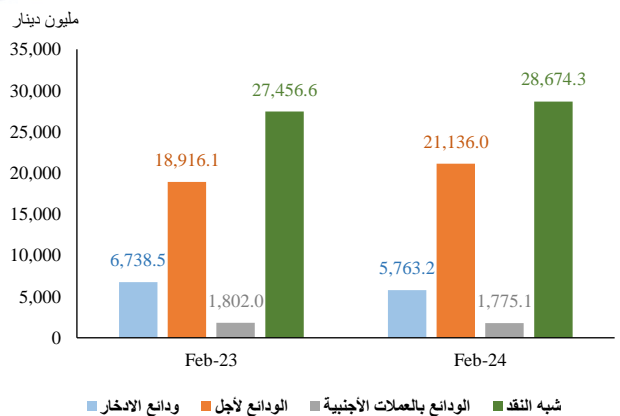
شكل (3): تطورات عرض النقد (M2)



شكل (5): العوامل المؤثرة في تغيرات عرض النقد (M2)



شكل (4): تطورات شبه النقد ومكوناته



ثانيًا: التطورات المصرفية (على مستوى نشاط البنوك المحلية وفروعها داخل دولة الكويت)

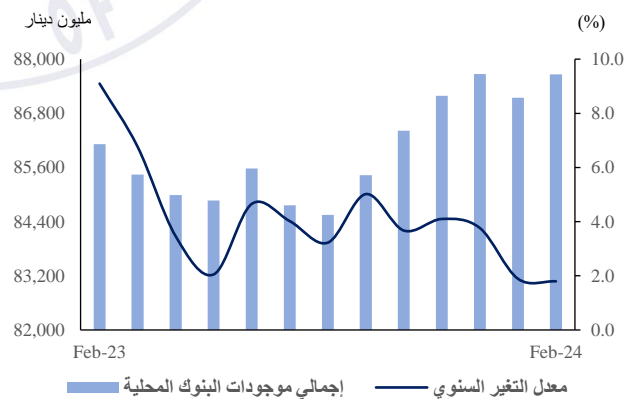
1. موجودات البنوك المحلية:

ارتفع إجمالي رصيد موجودات البنوك المحلية بنحو 1.55 مليار دينار وبنسبة 1.8% لتبلغ قيمته نحو 87.66 مليار دينار في نهاية فبراير 2024 مقابل رصيد بلغت قيمته نحو 86.11 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق. ويعزى ذلك لارتفاع أرصدة كل من **الموجودات الأجنبية** بما يعادل نحو 1.69 مليار دينار وبنسبة 7.3% لتبلغ قيمتها ما يعادل نحو 24.74 مليار دينار، و**المطالب على القطاع الخاص** بقيمة 1.58 مليار دينار وبنسبة 3.6% لتبلغ قيمتها نحو 45.81 مليار دينار، و**المطالب على المؤسسات العامة** بنحو 0.04 مليار دينار وبنسبة 1.2% لتبلغ قيمتها 3.68 مليارات دينار، و**الموجودات الأخرى** بنحو 0.12 مليار دينار وبنسبة 4.2% لتبلغ قيمتها 2.90 مليار دينار.

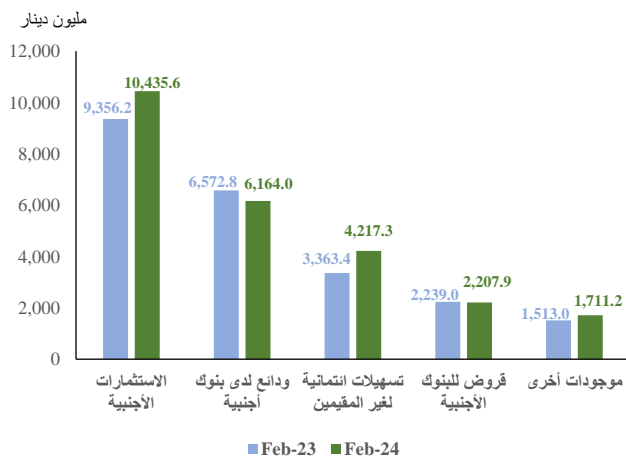
هذا، وتُمثل **المطالب على القطاع الخاص** المكون الرئيسي لموجودات البنوك المحلية، حيث بلغت نسبتها نحو 52.3% من إجمالي هذه الموجودات في نهاية فبراير 2024 مقابل نسبة بلغت نحو 51.4% في نهاية الشهر المقابل من العام السابق. وتأتي **الموجودات الأجنبية** في المرتبة التالية حيث بلغت نسبتها نحو 28.2% من إجمالي موجودات البنوك المحلية في نهاية فبراير 2024.

ومن الجدير ذكره، أن الارتفاع في رصيد الموجودات الأجنبية جاء كمحصلة لارتفاع أرصدة كل من الاستثمارات الأجنبية، والتسهيلات الائتمانية لغير المقيمين، والموجودات الأخرى بنسبة 11.5%، و25.4%، و13.1% لكلٍ منهم على الترتيب من جهة، وتراجع رصيد الودائع لدى البنوك الأجنبية وقروض للبنوك الأجنبية بنحو 6.2%، و1.4% على الترتيب من جهةٍ أخرى.

شكل (6): تطورات إجمالي موجودات البنوك المحلية



شكل (7): مكونات الموجودات الأجنبية



جدول (1): إجمالي موجودات البنوك المحلية بحسب المكونات الرئيسية
(مليون دينار)

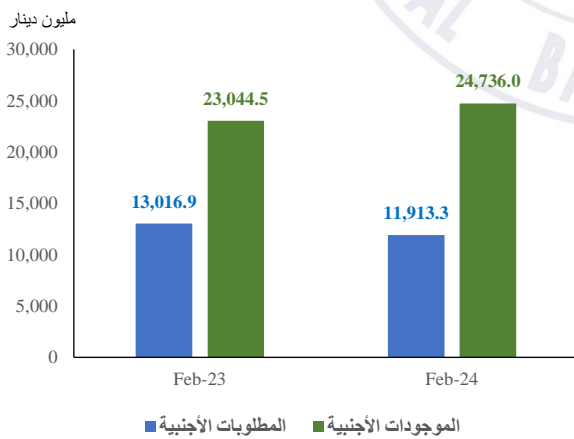
النسبة للإجمالي (%)	التغير		فبراير 2024	فبراير 2023	
	نسبة (%)	قيمة			
8.8	-9.8	-832.7	7,687.0	8,519.7	مطالب على البنك المركزي
0.5	-13.4	-67.2	434.9	502.1	مطالب على الحكومة
4.2	1.2	43.7	3,678.6	3,634.9	مطالب على المؤسسات العامة*
52.3	3.6	1,576.3	45,809.0	44,232.7	مطالب على القطاع الخاص، ومنها:
49.2	2.1	870.2	43,122.4	42,252.2	التسهيلات الائتمانية للمقيمين
28.2	7.3	1,691.5	24,736.0	23,044.5	الموجودات الأجنبية
1.3	-5.1	-62.1	1,145.1	1,207.2	قروض للبنوك
1.4	-42.1	-920.0	1,265.5	2,185.5	الودائع المتبادلة في السوق ما بين البنوك
3.3	4.2	116.4	2,903.6	2,787.2	الموجودات الأخرى
100.0	1.8	1,545.9	87,659.8	86,113.8	إجمالي موجودات البنوك المحلية

* المؤسسات العامة هي المؤسسات المملوكة بالكامل أو جزئياً للحكومة *50% فأكثر* وسواء أكانت مؤسسات مالية أو غير مالية.

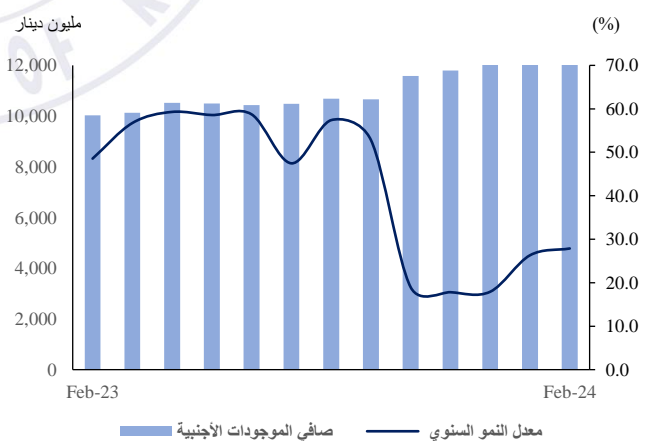
العام السابق. ويعزى ذلك الارتفاع بصفة رئيسية كمحصلة لارتفاع رصيد الموجودات الأجنبية بنحو 1.69 مليار دينار وبنسبة 7.3% من جهة، وتراجع رصيد المطلوبات الأجنبية بنحو 1.10 مليار دينار وبنسبة 8.5% من جهة أخرى.

ومن جانب آخر، تُشير البيانات إلى ارتفاع قيمة صافي الموجودات الأجنبية لدى البنوك المحلية بما يعادل 2.80 مليار دينار وبنسبة 27.9% لتبلغ قيمتها ما يعادل نحو 12.82 مليار دينار في نهاية فبراير 2024 مقابل ما يعادل نحو 10.03 مليارات دينار في نهاية الشهر المقابل من

شكل (9): أرصدة الموجودات والمطلوبات الأجنبية



شكل (8): تطور صافي الموجودات الأجنبية في البنوك المحلية



محدود في كل من أنشطة الزراعة وصيد الأسماك، والخدمات العامة بنسبة 2.9% و1.4% لكلٍ منهما على الترتيب في نهاية فبراير 2024 مقارنة بالشهر المقابل من العام السابق.

3. أرصدة ودائع المقيمين في البنوك المحلية:

ارتفع رصيد إجمالي ودائع المقيمين بنحو 1.75 مليار دينار وبنسبة 3.7% لتبلغ قيمته نحو 49.07 مليار دينار في نهاية فبراير 2024 مقابل قيمة بلغت نحو 47.32 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق، وجاء ذلك الارتفاع مدفوعاً بصفة أساسية بزيادة رصيد ودائع الحكومة بنحو 1.15 مليار دينار وبنسبة 34.1% لتبلغ قيمته نحو 4.54 مليارات دينار في نهاية فبراير 2024 مقابل نحو 3.39 مليارات دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق، بالإضافة إلى الارتفاع في رصيد ودائع المؤسسات العامة بنحو 0.48 مليار دينار وبنسبة 7.5% حيث بلغت قيمته 6.90 مليارات دينار في نهاية فبراير 2024 مقابل نحو 6.42 مليارات دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق. كما ارتفع رصيد ودائع القطاع الخاص "المقيم" بنحو 0.11 مليار دينار وبنسبة 0.3% لتبلغ قيمته 37.63 مليار دينار في نهاية فبراير 2024 مقابل 37.51 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق.

هذا، وتُعد ودائع القطاع الخاص المصدر الأساسي للتمويل في البنوك المحلية، حيث بلغت نسبتها 42.9% من إجمالي مطلوبات البنوك المحلية في نهاية فبراير 2024. هذا، وبلغت نسبة كل من ودائع الحكومة وودائع المؤسسات العامة نحو 2.2% و7.9% من إجمالي مطلوبات البنوك المحلية في نهاية فبراير 2024.

2. التوزيع القطاعي لأرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية للمقيمين:

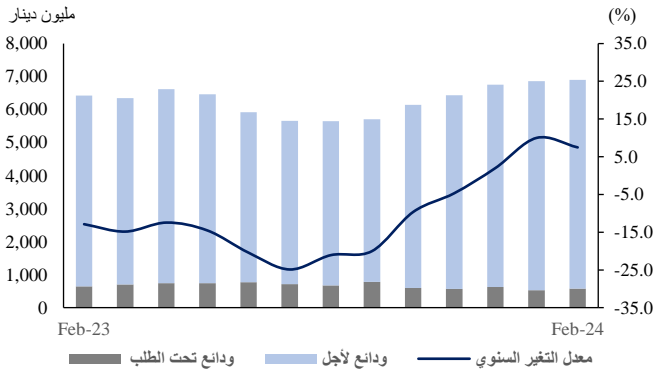
سجلت أرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية للمقيمين ارتفاعاً بلغت قيمته نحو 0.85 مليار دينار وبنسبة 1.8% ليصل إجمالي قيمة الرصيد نحو 47.95 مليار دينار في نهاية فبراير 2024 مقابل قيمة بلغت نحو 47.09 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق. ويُشار إلى أن الجزء النقدي من التسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع الأعمال، والتسهيلات الائتمانية الشخصية ساهما بنسبة 58.9%، و41.1% من الارتفاع في قيمة أرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية للمقيمين على الترتيب.

وعلى نحوٍ أكثر تفصيلاً، سجلَّ الجزء النقدي من التسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع الأعمال (تُشكل نسبة 60.7% من إجمالي التسهيلات الائتمانية للمقيمين) ارتفاعاً بقيمة 0.50 مليار دينار وبنسبة 1.8%، لتبلغ قيمته نحو 29.12 مليار دينار في نهاية فبراير 2024 مقابل نحو 28.62 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق.

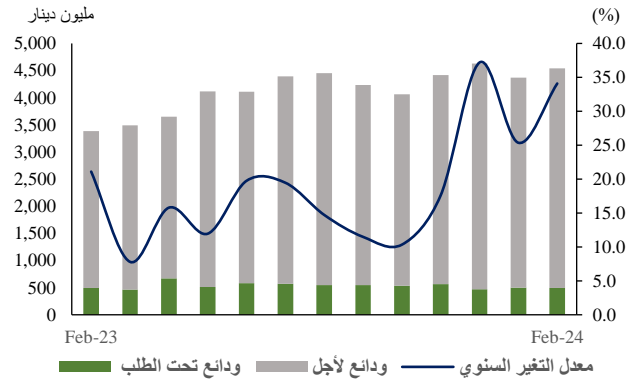
وجاء هذا الارتفاع مدفوعاً بصفة أساسية بزيادة أرصدة الجزء النقدي الموجه لأنشطة كل من العقار والإنشاء (0.62 مليار دينار، وبنسبة 5.4%)، والتجارة (0.26 مليار دينار، وبنسبة 8.3%)، ومؤسسات مالية غير البنوك (0.18 مليار دينار، وبنسبة 16.4%)، وشراء أوراق مالية "أفراد، وشركات ومؤسسات" (0.23 مليار دينار، وبنسبة 7.2%).

ومن جانبٍ آخر، تراجعت أرصدة الجزء النقدي الموجه لأنشطة الصناعة (0.20 مليار دينار، وبنسبة 8.2%)، والنفط الخام والغاز (0.14 مليار دينار، وبنسبة 6.9%)، وقروض للبنوك (0.06 مليار دينار، وبنسبة 5.1%)، والخدمات الأخرى (0.38 مليار دينار، وبنسبة 10.2%)، إلى جانب تراجع

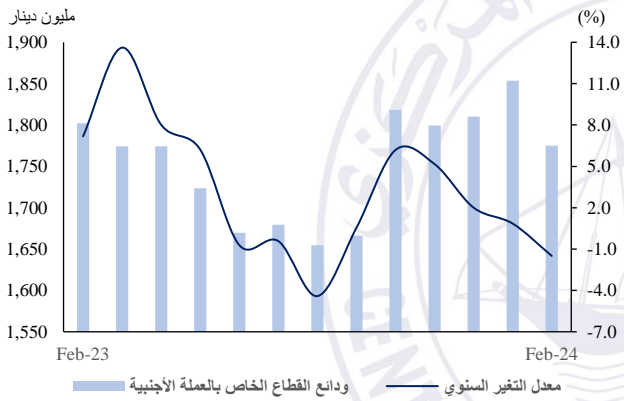
شكل (11): تطور أرصدة المؤسسات العامة



شكل (10): تطور أرصدة الودائع الحكومية



شكل (13): تطور أرصدة ودائع القطاع الخاص بالعملة الأجنبية



شكل (12): تطور أرصدة ودائع القطاع الخاص بالعملة المحلية

